

شَرْحُ
قَصِيدَةِ الْإِمَامِ الْحَدَّادِ
(الرُّزْمُ بَابُ رَبِّكَ)

لِلشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ
مُحَمَّدِ حَيَاةِ السَّنَدِيِّ الْمَدَنِيِّ
(ت 1163 هـ رَجَبُ اللَّهِ)

باعتناء
نزار حمادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين فهو المعين

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ وُجُودِهَا وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا، وَعَلَّمَ حَقَائِقَهَا الَّتِي أَعْطَاهَا إِيَّاهَا بِحِكْمَتِهِ، وَجَعَلَهَا لِأَسْمَائِهِ مَظْهَرًا، ثُمَّ أَوْجَدَهَا عَلَى طَبَقِ مَا تَقَدَّمَ، فَسُبْحَانَهُ مَا أَعْظَمَ شَأْنَهُ وَأَحْكَمَهُ أَمْرًا.

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي أَعْطَاهُ مَا لَمْ يُعْطِ مَلَكَاً وَلَا بَشَرًا، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ فَازُوا بِهِ وَمُنِحُوا بِبَرَكَتِهِ فَضْلاً وَفَخْرًا.

أَمَّا بَعْدُ، فَهَذَا قَدْرٌ قَلِيلٌ فِي شَرْحِ قَصِيدَةٍ مِنْ أَسْمِهِ مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]، وَمَنْ ظَهَرَ فِيهِ آثَارُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

إِلْزَمَ بَابَ رَبِّكَ وَاتْرَكَ كُلَّ دُونَِ وَأَسْأَلُهُ السَّلَامَةَ مِنْ دَارِ الْمُتُونِ
قَالَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَنَفَعَنَا بِهِ: (إِلْزَمَ بَابَ رَبِّكَ) أَيُّ:
إِلْزَمَ يَا أَيُّهَا الْعَبْدُ الْمَخْلُوقُ بَعْدَ الْعَدَمِ بَابَ رَبِّكَ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْكَ

مَا لَا يُحْصَى مِنَ النِّعَمِ، وَصَرَفَ عَنْكَ مَا لَا يُحْصَرُ مِنَ النِّعَمِ، وَقَدْ
خَلَقَكَ لِعِبَادَتِهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا
لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وَأَمَرَكَ بِهَا كَمَا قَالَ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا
لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥].

وَلزُومُ بَابِهِ تَعَالَى: لَزُومُ عِبَادَتِهِ الَّتِي أَرْسَلَ مُحَمَّدًا ﷺ
لِيَدْعُوَ إِلَيْهَا وَيُبَيِّنَهَا، وَهَذَا الْبَابُ هُوَ الَّذِي فَتَحَهُ لِحَبِيبِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ
يَدْعُوَ الْخَلْقَ إِلَيْهِ وَيُرْغِبَهُمْ فِي الدُّخُولِ مِنْهُ، وَسَدَّ بَقِيَّةَ الْأَبْوَابِ.
ثُمَّ الْعِبَادَةُ الَّتِي «الْبَابُ» عِبَارَةٌ عَنْهَا: ظَاهِرِيَّةٌ، وَبَاطِنِيَّةٌ:

فَأَمَّا الْبَاطِنِيَّةُ: فَاعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدًا لَا شَرِيكَ لَهُ بِوَجْهِ
مِنَ الْوُجُوهِ، وَأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِكُلِّ وَصْفٍ يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى، وَكُلِّ مَا
وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهِ أَنْبِيَآؤُهُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فَهُوَ حَقٌّ، وَأَنَّهُ
مُنَزَّهٌ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَأَنَّ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ صِدْقٌ لَا رَيْبَ فِيهِ
أَبَدًا، وَحُبَّتُهُ تَعَالَى وَمَعْرِفَةُ جَلَالِهِ وَجَمَالِهِ وَكِبْرِيائِهِ، وَتَحْلِيَةُ الْبَاطِنِ
بِكُلِّ خُلُقٍ كَرِيمٍ، وَتَحْلِيَّتُهُ عَنْ كُلِّ خُلُقٍ لَيْسِمٍ.

وَيُعْرَفُ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْفِقْهِ وَكَلَامِ مَنْ
جَمَعَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ كَصَاحِبِ «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» وَصَاحِبِ
«إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» وَأَمْثَالِهَا.

- وَأَمَّا الظَّاهِرِيَّةُ فَاسْتِعْمَالُ كُلِّ عُضْوٍ فِيهَا فُرِضَ عَلَيْهِ أَوْ
نُدِبَ مِنْهُ، وَحِفْظُهُ عَمَّا لَا يَنْبَغِي صُدُورُهُ مِنْهُ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ
الْمَأْمُورَاتِ وَالْمَنْدُوبَاتِ وَالْمَنْهِيَّاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ.

ثُمَّ النَّاسُ فِي لُزُومِ الْبَابِ ثَلَاثَةٌ طَوَائِفَ:

- طَائِفَةٌ تُؤَدِّي حَقَّ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْعُبُودِيَّةِ، مَعَ مُسَاهَدَتِهَا
إِيَّاهُمَا، وَحَقِيقَةُ هَذَا الْأَدَاءِ: صَرْفُ الْمُكَلَّفِ الْبَدْنَ - ظَاهِرُهُ
وَبَاطِنُهُ - فِيمَا يُرْضِي السَّمُولَى، وَكُفُّهُ عَمَّا يَكْرَهُهُ، مَعَ عِلْمِهِ وَقَتِ
الْأَدَاءِ دَائِمًا أَوْ غَالِبًا - بَلْ فِي عُمُومِ الْأَوْقَاتِ - رُبُوبِيَّةَ الرَّبِّ وَعُبُودِيَّةَ
نَفْسِهِ عُبُودِيَّةً مُطْلَقَةً جَامِعَةً لِأَنْوَاعِ شَتَّى، فَإِذَا طُولِبَ مِنْهُ الصَّلَاةُ
يُؤَدِّيهَا عَلَى أَكْمَلِ أَحْوَالِهَا، وَكَذَا الصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالزَّكَاةُ، وَإِذَا
طُولِبَ مِنْهُ الْجِهَادُ يُجَاهِدُ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، وَإِذَا طُولِبَ مِنْهُ الذِّكْرُ
ذَكَرَ اللَّهَ بِقَلْبِهِ وَقَالِيهِ، وَإِذَا طُولِبَ مِنْهُ الْأَمْرُ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِذَا
طُولِبَ مِنْهُ الْقِيَامُ بِحَقِّهِ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، وَإِذَا طُولِبَ مِنْهُ
النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ قَامَ لِرَبِّهِ وَنَهَى عَنْهُ، وَلَا يُرَاعِي أَحَدًا، وَلَا يُدَاهِنُ
كَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ، وَإِذَا طُولِبَ مِنْهُ الْإِحْتِلَاطُ يُجَالِطُ مَعَ عِبَادِ اللَّهِ
بِالنَّصِيحَةِ وَالْإِرْشَادِ وَالرَّحْمَةِ وَالرَّأْفَةِ، وَفَسَّ عَلَى هَذَا بَقِيَّةَ الْأُمُورِ.

وَهَذِهِ الْعُبُودِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ الْجَامِعَةُ: عُبُودِيَّةُ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ - وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ.

- وَطَائِفَةٌ مَقْصُودُهَا مُشَاهَدَةٌ مِنْ لَهِّ الرَّبُّوبِيَّةِ، وَالذُّهُولُ عَمَّا
سِوَاهُ، حَتَّى عَنِ النَّفْسِ، بَلْ عَنْ شُعُورِهَا بِالرُّبُوبِيَّةِ وَالْعُبُودِيَّةِ⁽¹⁾،
وَيُعْبَرُونَ عَنْ هَذَا بِالْفَنَاءِ فِي اللَّهِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ عِنْدَ
هَذِهِ الطَّائِفَةِ⁽²⁾.

- وَطَائِفَةٌ مَقْصُودُهَا اسْتِعْمَالُ الْأَبْدَانِ فِي مَرَضَةِ الرَّحْمَنِ
بِأَدَاءِ الْوِظَائِفِ الشَّرْعِيَّةِ مَعَ الْإِخْلَاصِ لِيَلَّهِ وَإِنْ فَاتَ وَقْتُ
تَحْصِيلِهَا، مَعَ مُشَاهَدَةِ الرَّبِّ وَحُضُورِهِ فِي الْقَلْبِ.

(1) وذلك لاستغراقهم في مشاهدة من له الربوبية سبحانه وتعالى، ولما كانوا لا يستطيعون
الجمع بين أنواع الشهود - كما هو حال الأنبياء الكُمَّل عليهم الصلاة والسلام - ذهلوا عن
الشعور بالربوبية والعبودية لاستغراقهم في مشاهدة الذات العلية.
وهذه وحدة الشهود كما نبه على ذلك المؤلف في رسالة له قال فيها: العارف إذا غرق في
بحر العرفان لا يشاهد غير الرحمن، ولا يشاهد إلا موجوداً واحداً أزلياً أبدياً، فهذه وحده
الشهود، ثم ليست بمقصودة عظيمة عند أهل الكمال؛ لأن الكامل: من يشاهد الحق حقاً
والخلق خلقاً ويرى بينهما فرقاً ويعطي كل ذي حق حقه. (من رسالة مخطوطة فيها جواب
على سؤال ورد عن الشيخ محيي الدين عربي)
(2) قال العلامة السندي في شرحه على الحكم العطائية: الوصول إلى الغيبة عما سوى
المذكور أعلى ما يقصده المتصوفة، ومقام الأنبياء عليهم السلام أفضل من هذا وأجل وهو
أن شهودهم الكامل لا يمنهم عن إدراكهم الخلق، فيدركون الحقَّ حقاً والخلقُ خلقاً،
ويوفون لكل ذي حقَّ حقه.

وَاخْتَلَفَ فِي هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ، فَكَلَامُ بَعْضِ الصُّوفِيَّةِ مَائِلٌ إِلَى تَرْجِيحِ الْأُولَى، وَكَلَامُ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ مَائِلٌ إِلَى تَرْجِيحِ الثَّانِيَةِ إِذَا كَانَتْ مُخْلِصَةً فِي آدَاءِ الْوِظَائِفِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ»⁽¹⁾.

(وَاتْرِكْ كُلَّ دُونِ) أَي: اترك كل ما سواه تعالى فلا تعتمد عليه ولا تشتغل به عن ربك؛ إذ لا يجوز الاعتقاد على ما هو محتاج في وجوده وبقائه وإصلاحه إلى غيره، لا يملك صراً ولا نفعاً، بل لا ينبغي الاعتقاد إلا على رب الأرباب، لا الأسباب، ولا ينبغي الاشتغال إلا بمن الاشتغال به سعادة الدارين والإعراض عنه علامة شقاوة الكونين.

عَجَبًا لِمَنْ يَعْتَمِدُ عَلَى مَا لَا يَنْفَعُهُ - لَوْ نَفَعَهُ - إِلَّا بِإِرَادَةِ الرَّبِّ، وَلَا يَعْتَمِدُ عَلَى مَنْ بِيَدِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا!
عَجَبًا لِمَنْ يَشْتَغِلُ بِمَا الْأَشْتِغَالُ بِهِ عَبَثٌ وَلَعْوٌ، وَيَتْرُكُ الْأَشْتِغَالَ بِمَنْ الْأَشْتِغَالُ بِهِ سَعَادَةٌ! مَا هَذَا الْحِجَابُ؟!

(1) حديث صحيح أخرجه الترمذي في سننه، أبواب العلم عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة.

مَا حَجَبَ عَنْ رَبِّ الْأَرْبَابِ إِلَّا مُشَاهَدَةُ الْأَسْبَابِ وَعَدَمُ
صُدُورِهَا عَنِ الْوَهَّابِ، فَمَنْ شَاهَدَ صُدُورَهَا عَنْهُ لَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا
وَلَا يَشْتَغِلُ بِهَا عَنْ رَبِّهَا وَإِنْ كَانَ يَسْتَعْمِلُهَا امْتِنَالًا لِأَمْرِ رَبِّهَا الَّذِي
جَعَلَ فِي رِبْطِ الْمُسَبِّبَاتِ بِهَا حِكْمًا لَا تُحْصَى وَلَا تُعَدُّ.

فَالْكَامِلُ: مَنْ يُبَاشِرُهَا مَعَ مُرَاعَاةِ حُدُودِ الشَّرْعِ فِيهَا،
وَيَعْرِفُ صُدُورَهَا مِنْ بَارِئِهَا، وَيُكْشِفُ لَهُ عَمَّا هُوَ مَكْنُونٌ فِيهَا مِنْ
الْأَسْرَارِ الْإِلَهِيَّةِ وَالْحِكْمِ الرَّبَّانِيَّةِ.

وَتَارِكُهَا - مَعَ صِدْقِ تَوَكُّلِهِ عَلَى خَالِقِهَا - قَاصِرٌ مُعْطَلٌّ.

وَمُبَاشِرُهَا مَعَ نَظَرِهِ إِلَيْهَا وَاعْتِمَادِهِ عَلَيْهَا وَذُهُولِهِ عَنْ
مُوجِدِهَا مُحْتَمِلُ الدُّخُولِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ
بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦]، وَفِي كُتُبِ اللَّهِ
الْمُنَزَّلَةِ وَأَحْوَالِ الطَّائِفَةِ الْمُرْسَلَةِ دَلَائِلٌ عَلَى مَا فَضَّلْنَا، وَتَحْتَ
كُلِّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ أَفْرَادٌ مُخْتَلِفَةٌ الْأَحْوَالِ.

(وَأَسْأَلُهُ السَّلَامَةَ مِنْ دَارِ الْفُتُونِ) أَي: أَسْأَلِ اللَّهَ - الَّذِي
بِيَدِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا - السَّلَامَةَ وَالنَّجَاةَ مِنْ شَرِّ دَارِ الْفِتَنِ.

وَالْفُتُونُ مَصْدَرُ فِتْنَةٍ، وَالْفِتْنَةُ لَهَا مَعَانٍ، مَنِهَا الصَّلَاةُ،
وَالِإِثْمُ، وَالْكَفْرُ، وَالْفَضِيحَةُ، وَالْعَذَابُ، وَالِإِضْلَالُ، وَالْمِحْنَةُ،
وَالْأَمْوَالُ وَالْأَوْلَادُ، وَاخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْآرَاءِ.

وَهَذِهِ الدَّارُ مَمْلُوءَةٌ مِنْ هَذِهِ، وَهِيَ الَّتِي ذَمَّهَا بَارِيهَا
وَحَقَّرَ أَمْرَهَا فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعٌ
الْعُرُورِ ﴿٢٠﴾﴾ [الحديد: ٢٠]، وَرَهَدَ فِيهَا بَيَانَ خِسَّتِهَا وَحَقَّارَتِهَا
وَفَنَائِهَا وَبُعْضِهَا إِيَّاهَا، وَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا: «الدُّنْيَا
مَلْعُونَةٌ وَمَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إِلَّا ذِكْرُ اللَّهِ وَمَا وَالَاهُ»^(١)، وَقَالَ فِيهَا:
«إِنَّهَا أَهْوَنُ عَلَى بَارِيهَا مِنَ السَّمِيَّةِ»^(٢)، وَقَالَ فِيهَا: «إِنَّهَا لَا تَعْدِلُ

(1) حديث حسن أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا.
(2) يشير إلى الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرفاق، عن جابر
بن عبد الله أن رسول الله ﷺ مر بالسوق داخلا من بعض العالبة والناس كنفته، فمر
بجدي أسك ميت، فتناوله فأخذ بأذنه، ثم قال: «أيكم يجب أن هذا له بدرهم؟» فقالوا:
ما نحب أنه لنا بشيء، وما نضنع به؟ قال: «أتحبون أنه لكم؟» قالوا: والله لو كان حيا كان
عيبا فيه لأنه أسك، فكيف وهو ميت؟ فقال: «فوالله للدنيا أهون على الله من هذا عليكم».
وَالْأَسْكُ: مبتور الأذنين أو صغيرهما.

عِنْدَهُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ»⁽¹⁾، وَقَبَّحَ أَمْرَهَا أَشَدَّ التَّقْبِيحِ، وَنَقَرَ عَنْهَا أَشَدَّ التَّنْفِيرِ.

وَلِأَجْلِ مَا تَقَدَّمَ جَعَلَهَا بَارئُهَا جَنَّةً لِأَعْدَائِهِ وَسِجْنًا لِأَحْبَائِهِ⁽²⁾ كَصَفِيَّةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ قَصَرَ فِي أَمْرِهِ بِتَقْدِيرِهِ.

وَمِنْ فِتْنَتِهَا تَرْكُ بَابِ الْمَوْلَى وَالِاسْتِعْجَالُ بِغَيْرِهِ، وَمِنْهَا الْإِبْتِلَاءُ بِالْخَطَايَا الْمُبْعَدَةِ عَنْ كَرَمِ الرَّبِّ وَرَحْمَتِهِ، وَمِنْهَا الْبَلَايَا الْمُدْهِشَةُ وَالذَّوَاهِي السَّائِلَةُ الَّتِي لَا يَكَادُ يُبْتِغِ مَعَهَا قَدَمُ السَّالِكِ عَلَى جَادَةِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَمِنْهَا تَسْلِيْطُ النُّفُوسِ الْأَمَّارَةِ بِالسُّوْءِ وَالشَّيَاطِينِ.

وَلَا يُمَكِّنُ الْخَلَاصُ مِنْهَا إِلَّا بِإِعَانَةِ اللَّهِ الَّذِي ابْتَلَى عَيْدَهُ بِهَا، فَيَنْبَغِي الرَّجُوعُ إِلَيْهِ فِي الْحِفْظِ عَنْ سُورِهَا، وَمَدُّ أَكْفِ التَّصَرُّعِ إِلَيْهِ لِلنَّجَاةِ مِنْ ذَوَاهِيهَا، وَقَطْعُ النَّظَرِ عَمَّا عَدَاهُ وَعَدَمُ الْمُبَالَاةِ بِهَا

(1) يشير إلى الحديث الصحيح الذي أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله ﷻ، قال رسول الله ﷺ: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء».

(2) وقد أخبر النبي ﷺ بذلك في الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، فقال ﷺ: «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ، وَجَنَّةُ الْكَافِرِ»

وَبَلَايَاهَا؛ لِأَنَّهَا مَا أَبْرَزَتْ إِلَّا مَا هُوَ مُفْتَضَى حَقِيقَتِهَا وَخَاصَّةً
ذَاتَهَا⁽¹⁾.

لَا يَضِيقُ صَدْرُكَ فَالْحَادِثُ يَهُونُ اللَّهُ الْمُقَدَّرُ وَالْعَالَمُ سُئُونُ

(لَا يَضِيقُ صَدْرُكَ فَالْحَادِثُ يَهُونُ⁽²⁾) أَي: لَا يَضِيقُ قَلْبُكَ

عِنْدَ وُرُودِ شِدَائِدِهَا وَبَلَايَاهَا وَدَوَاهِيهَا عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الْحَادِثَ الَّذِي

(1) قال المؤلف في شرح الحكم: (لَا تَسْتَعْرِبُ وَفَوْعَ الْأَكْدَارِ) الحاجة عن الأنوار والأسرار (مَا دُمَّتْ فِي هَذِهِ الدَّارِ) التي هي دار الفتن والمحن والأحزان والبلايا والدواهي التي قلما يتصفي للسالك فيها سلوكه عن الأقدار، خُلِقَتْ سَجْنًا لِلصَّفِيِّ آدَمَ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ مَا صَدَرَ بِحِكْمَتِهِ، وَمَظْهَرًا لِلْعَلَامَاتِ شِقَاوَةَ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، فَالْأَقْدَارُ وَالْأَكْدَارُ وَالْأَوْزَارُ لَوَازِمُهَا، وَمَا يُوْجَدُ مِنْ أَكْدَارِ الْآخِرَةِ فَهُوَ مَرْتَّبٌ عَلَى مَا فَعَلَ فِيهَا، وَلَا تَعْدِلُ عِنْدَ بَارِئِهَا جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهَا نَظْرَ فَضْلٍ مِنْذُ خَلْقِهَا. (فِيئَهَا مَا أَبْرَزَتْ) شَيْئًا (إِلَّا مَا هُوَ مُسْتَحَقٌّ وَصَفِيهَا وَوَاجِبٌ) لَازِمٌ (نَعْتِهَا) وَلَا يَتَأْتِي مِنْهَا غَيْرَ مَا أَتَى مِنْهَا، كُلُّ مُسَهَّلٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، فَهُوَ أَمْرٌ حَوَادِثُهَا عَلَيْكَ، وَلَا تَبَالُ بِسَهَامِ دَوَاهِيهَا الَّتِي تَرْمِيهَا إِلَيْكَ، وَلَا تَتَعَجَّبُ مِنْ أَقْدَارِهَا مَعَ أَقْدَارِهَا.

(2) وفي معنى هذه الكلمات أخرج البيهقي في الباب الثالث عشر من شعب الإيمان أن رسول الله ﷺ قال لابن مسعود: «لَا تُكْثِرْ هَمَّكَ، مَا يُقَدَّرُ يَكُنْ، وَمَا تُرْزَقُ يَأْتِكَ». ثم نقل البيهقي عن الإمام أحمد قوله: «وَهُوَ إِنْ صَحَّ فَلَيْسَ فِيهِ السَّمْعُ مِنَ الطَّلَبِ، وَإِنَّمَا فِيهِ السَّمْعُ مِنَ السَّمْعِ، وَذَلِكَ عَمَلُ أَهْلِ الْحِرْصِ الشَّدِيدِ، لَا يَزَالُ أَحَدُهُمْ مَعَ جَدِّهِ وَاجْتِهَادِهِ مَهْمُومًا فَلَقًا يَحْتَشَى أَنْ يَضِيعَ مَا عِنْدَهُ وَلَا يَأْتِيهِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، وَذَلِكَ خِلَافُ التَّوَكُّلِ». وهو نفيس، وعليه بنه المؤلف.

يَجْدُثُ فِيهَا يَهُونُ؛ لِأَنَّهُ قَلِيلُ الْبَقَاءِ سَرِيعُ الْفَنَاءِ، وَ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾
[الشرح: ٦].

أَوْ: لَا يَضِقُّ صَدْرُكَ أَيُّهَا الْعَارِفُ مَحَلَّ صُدُورِ الْحَوَادِثِ؛
فَإِنَّ مَنْ عَلِمَ صُدُورَ الْحَادِثِ مِنْ إِلَهِهِ حَكِيمٍ وَرَبِّ لَطِيفٍ يَهُونُ
عَلَيْهِ الْأَمْرُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى الْكَوَائِنَ كُلَّهَا صَادِرَةً مِنْ مَحْبُوبِهِ، مَوْصُوفَةً
بِالْعَدْلِ، وَمُشْتَمَلَةً عَلَى الْحِكْمِ الدَّالَّةِ عَلَى الْفَضْلِ، وَيَزِدَادُ بِهَا مَعْرِفَةً
إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَسُرُورًا إِلَى سُرُورِهِ.

وَلِذَا الْعَالِمُ بِحَقَائِقِ الْأُمُورِ وَمَصَادِرِهَا وَاشْتِبَاهِهَا عَلَى مَا
لَا يُخْصِي مِنَ الْأَسْرَارِ مُسْتَرِيحٌ مُسْتَزِيدٌ، وَالْجَاهِلُ بِهَا مُعَذَّبٌ بِعَذَابٍ
شَدِيدٍ.

(اللَّهُ الْمُقَدِّرُ، وَالْعَالِمُ شُنُونٌ) كَانَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ
يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ، وَقَدْ أُعْطِيَ بِحِكْمَتِهِ كُلَّ مَا هِيَ مِنَ السَّاهِيَّاتِ
اسْتِعْدَادًا لِمَا يُفِيضُ عَلَيْهَا مِنْ مَظَاهِرِ صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، وَعَلِمَهَا
كَذَلِكَ، وَأَرَادَ فِيهَا ذَلِكَ، وَقَدَّرَ لَهَا مَقَادِيرَ لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ.

وَكَانَتِ السَّاهِيَّاتُ مُفْتَقِرَةً قَبْلَ وُجُودِهَا إِلَى أَنْ يُفَاضَ
عَلَيْهَا مَا هِيَ مُسْتَعِدَّةٌ لَهُ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ

أَلْفُقَرَاءُ ﴿٣٨﴾ [محمد: ٣٨]، فَإِنَّ غِنَاهُ - تَعَالَى - عَمَّا عَدَاهُ أَبَدِيٌّ، وَافْتِقَارُهُ
إِلَيْهِ تَعَالَى دَائِبِيٌّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ أَوْجَدَهَا عَلَى طَبَقٍ مَا سَبَقَ (١).

فَالْعَالَمُ بِأَسْرِهِ مَظَاهِرُ وَصْفِهِ الْأَسْنَى وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى،
فَمَنْ كُشِفَ لَهُ عَمَّا أَشْرْنَا إِلَيْهِ يَكُونُ الْعَالَمُ بُسْتَانَ عِرْفَانِهِ، يَجْتَنِي مِنْهُ
ثَمَرَاتِ عِرْفَانِهِ، وَيَزْدَادُ بِمَعْرِفَتِهِ مَعْرِفَةً مُوجِدِهِ، حَتَّى يَصِلَ إِلَى
مَقْصُودِهِ، وَيَعْرِفَ حَقِيقَةَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُ فِي قَوْلِهِ: «اللَّهُ
الْمُقَدِّرُ وَالْعَالَمُ سُؤُونَ»، وَلَا يَثْقُلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ.

(لَا تُكْثِرْ هَمَّكَ؛ مَا قَدَّرَ يَكُونُ)

أَيُّ: لَا تُكْثِرْ هَمَّكَ عَلَى مَا فَاتَكَ مِنْ مُرَادَاتِكَ لَوْ أَصَابَكَ
مِمَّا تَكْرَهُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ، وَمَا قَدَّرَهُ
وَعَلِمَهُ لَا بُدَّ أَنْ يُوجِدَهُ؛ لِثَلَا يَنْقَلِبَ عِلْمُهُ جَهْلًا، وَمَا لَمْ يُقَدِّرْهُ
وَلَمْ يَعْلَمْ وَجُودَهُ لَا يُوجَدُ قَطُّ.

(١) ذكر العلامة المؤلف كلاما قريبا من هذا في شرحه على الحكم العطائية فقال: كان الله تعالى موجودًا ولم يكن معه موجود غيره، وكانت ماهيات المخلوقات معلومةً عنده بعلمه القديم، فتجلَّى لها لإظهار آثار صفاته، فاكسبت هذا الوجود منه، ودلَّت عليه دلالة الشمس على النهار، وأعلم كلاً أنه خالقه فعرفه، ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، فافهم إن كنت من أهل الأسرار.

مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ
لِيُصِيبَكَ، فَالهِمُّ عَبَثٌ وَلَعْوُ مُنَافٍ لِاسْتِسْلَامِ ذِي الْعُبُودِيَّةِ الصَّرْفَةِ
لِمَنْ لَهُ الرَّبُوبِيَّةُ الْمَطْلَقَةُ.

وَمَا لِلْعَبِيدِ أَنْ لَا يَرْضُوا بِتَصَرُّفِ الْمَلِكِ الْمَجِيدِ؟! قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ
بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا
سَلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

فَإِذَا كَانَ هَذَا شَأْنُ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي هُوَ خَلِيفَتُهُ
فِي أَرْضِهِ فَكَيْفَ شَأْنُ قَضَاءِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الَّذِي فَعَلَ فِي مُلْكِهِ مَا
يَشَاءُ؟ ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [٢٣] ﴿ [الأنبياء: ٢٣]،
فَتَنَّبَهُ مِنْ سِنَةِ الْغَفْلَةِ إِنْ كُنْتَ ذَا فِطْنَةٍ.

وَلَا يَفْهَمُ سِرَّ هَذِهِ الْحِكَايَةِ إِلَّا مَنْ كُشِفَ عَنْ قَلْبِهِ
الْحِجَابُ، وَتَجَلَّى لَهُ تَصَرُّفُ رَبِّ الْأَرْبَابِ فِي الْمُسَبِّبَاتِ وَالْأَسْبَابِ،
مَعَ مُرَاعَاةِ كِمَالِ الْحِكْمَةِ وَالْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ، وَأَتَى لِلْمَحْجُوبِ
مَعْرِفَةَ هَذَا الْمَطْلُوبِ!؟

فِكْرُكَ وَاخْتِيَارُكَ دَعُوهُمَا وَرَاكَ وَالتَّدْبِيرَ أَيْضاً وَأَشْهَدُ مَنْ يِرَاكَ

(فِكْرُكَ وَاخْتِيَارُكَ دَعَاهُمَا وَرَاكَ) أَي: ائْرُكُ فِكْرَكَ الْفَائِرَ
وَاخْتِيَارَكَ الْعَبْتِ وَرَاءَ ظَهْرِكَ، فَلَا تَنْظُرْ إِلَيْهِمَا، وَاجْعَلْهُمَا نَسِيًّا
مَنْسِيًّا.

(وَالتَّذِيرَ أَيْضًا وَاشْهَدَ مَنْ يَرَاكَ) أَي: ائْرُكُ التَّذِيرَ فِي
تَحْصِيلِ مُرَادَاتِكَ وَدَفْعِ مَضْرَّاتِكَ أَيْضًا، فَإِنَّ ذَلِكَ عَبْتٌ وَلَعْوٌ، بَلْ
مُنَازَعَةٌ مَعَ مَنْ هُوَ السُّمْفَرُ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، فَلَوْ اجْتَمَعَتِ
الْحَلَالَةُ كُلُّهَا عَلَى أَنْ يَفْعَلُوا مَا لَمْ يُرِدِ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ
أَبَدًا، أَوْ عَلَى أَنْ يَدْفَعُوا مَا شَاءَهُ مَا قَدَرُوا قَطُّ، فَمَا هَذَا الِاسْتِغَالُ
الْعَبْتِ الَّذِي لَا يَنْفَعُ قَطُّ؟! بَلْ فِيهِ تَضْيِيعُ الْعُمْرِ - الَّذِي هُوَ رَأْسُ
مَالِ الْعَبْدِ - فِيمَا لَا يَنْبَغِي، وَمُنَازَعَةٌ مَعَ مَنْ لَا يَنْبَغِي الْمُنَازَعَةُ مَعَهُ.

وَإِنَّمَا يُسَلِّمُ أَمْرَهُ تَسْلِيمًا، فَمَنْ تَوَكَّلَ عَلَى مَوْلَاهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
عَظِيمًا بِمُنَاهُ، وَمَنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَيْهِ وَعَارَضَهُ فِي مُرَادِهِ فَقَدْ خَسِرَ
خُسْرَانًا مُبِينًا.

وَإِنِّي لِلْعَبْدِ الدَّلِيلِ الْعَاجِزِ الْمَخْلُوقِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِكْرٌ أَوْ
اخْتِيَارٌ أَوْ تَذِيرٌ مَعَ رَبِّهِ الْجَلِيلِ الْقَادِرِ الْقَهَّارِ؟! فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ
جَهْلِهِ بِرَبِّهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ رَبَّكَ الَّذِي أَوْجَدَكَ وَلَمْ تَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا،
 شَاهِدٌ عَلَيْكَ، حَاضِرٌ لَدَيْكَ، مُدَبِّرٌ لِأُمُورِكَ، كَافٍ لِحَوَائِجِكَ؛
 ﴿الْيَسَّ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، بَلَى إِنَّهُ كَافٍ، إِلَّا أَنْ
 الْعَبْدَ لِحُجْلِهِ بِرَبِّهِ يَتِيَهُ فِي أَفْقَارِ الْأَسْبَابِ، مُحْجُوبًا عَنْ رَبِّ
 الْأَرْبَابِ، فَلَوْ شَاهَدَهُ لَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ، ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾
 ﴿[الطلاق: ٣].﴾

مَوْلَاكَ الْمُهَيِّمِينَ إِنَّهُ يَرَاكَ فَوْضَ لَهُ أُمُورَكَ وَأَحْسِنَ فِي
 (مَوْلَاكَ الْمُهَيِّمِينَ إِنَّهُ يَرَاكَ) أَيُّ: الَّذِي أَوْجَدَكَ مِنَ الْعَدَمِ
 هُوَ مَوْلَاكَ الْمُرَاقِبُ عَلَيْكَ؛ إِذْ يَرَى ظَاهِرَكَ وَبَاطِنَكَ، وَلَا يَخْفَى
 عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَحْوَالِكَ؛ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ﴿١٤﴾
 [المالك: ١٤].

فَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ يَكُونُ كَافِيًا لِمَا أَوْجَدَهُ مِنَ الْعَدَمِ، وَأَسْبَغَ
 عَلَيْهِ سَوَابِغَ النِّعَمِ، وَحَفِظَهُ مِنْ أَنْوَاعِ النَّقَمِ، أَلَا يَسْتَحْيِي الْعَبْدُ
 الْقَاصِرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ اخْتِيَارٌ مَعَ سَيِّدِهِ الْقَهَّارِ الْقَادِرِ؟! فَتَاللَّهِ لَوْ
 شَاهَدَهُ لَسَلَّمَ لَهُ أَمْرَهُ.

(فَوْضَ لَهُ أُمُورَكَ وَأَحْسِنَ فِي الظُّنُونِ) أَيُّ: فَوْضَ أُمُورَكَ
 كُلَّهَا إِلَى مَوْلَاكَ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْكَ بِالْوُجُودِ فَإِنَّهَا كُلُّهَا بِيَدِهِ، هُوَ

مصدرها، وإليه مرجعها، وليس لغيره منها شيء، هل مع الله شريك آخر؟! فمن فوض أمره لمولاه استراح عما عداه.

وَكُنْ حَسَنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي قَضَاءِ حَوَائِجِكَ، فَإِنَّهُ عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِهِ بِهِ، وَكَيْفَ لَا وَهُوَ الْكَرِيمُ الْجَوَادُ الْوَهَّابُ، يُجِيبُ دَعْوَةَ الْمُضْطَرِّينَ وَيَقْضِي حَوَائِجَ الْمُحْتَاجِينَ، وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ وَأَكْرَمُ الْأَكْرَمِينَ؟!

وَمَنْ لَمْ يَتَوَكَّلْ عَلَى هَذَا الرَّبِّ اللَّطِيفِ، وَلَمْ يُفَوِّضْ أَمْرَهُ إِلَى هَذَا الْكَفِيلِ، وَلَمْ يُحْسِنِ الظَّنَّ بِهَذَا الْغَنِيِّ الْأَرْحَمِ، فَهُوَ مِنَ الْهَالِكِينَ؛ ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣].

وَكَيفَ لَا يُتَوَكَّلُ عَلَى مَنْ بِيَدِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا، وَهُوَ أَكْرَمُ مَنْ كُلِّ كَرِيمٍ؟! فَلَوْ شَاهَدَ الْمَحْجُوبُونَ لُطْفَ اللَّطِيفِ بِخَلْقِهِ الضَّعِيفِ لَمَا اعْتَمَدُوا إِلَّا عَلَيْهِ وَلَمْ يَلْتَجِئُوا إِلَّا إِلَيْهِ.

(لَا تُكْثِرْ هَمَّكَ؛ مَا قُدَّرَ يَكُونُ)

فَإِنَّهُ لَا مَرَدَّ لِمَا قَدَّرَ وَقَضَى، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقَابَلَ مَقْدُورُهُ بِأَعْظَمِ الرِّضَى، وَكَيفَ لَا وَمُقَدَّرُهُ هُوَ الْحَكِيمُ فِي أَعْمَالِهِ وَصَنَائِعِهِ،

لَا يَصْدُرُ مِنْهُ إِلَّا مَا فِيهِ حِكْمَةٌ بِالْغَةِ؟! وَلَا يَعْرِفُ سِرَّ هَذَا إِلَّا مَنْ
شَرَحَ صَدْرَهُ بِالْإِيمَانِ.

«لَوْ» وَ«لِمَ» وَ«كَيْفَ» قَوْلُ ذِي يَعْتَرِضُ عَلَى اللَّهِ الَّذِي خَلَقَ
وَقَضَى وَقَدَّرَ كُلَّ شَيْءٍ بِحَقِّ يَا قَلْبِي تَنْبَهُ وَأَتْرُكُ الْمَجُونُ

(«لَوْ» وَ«لِمَ» وَ«كَيْفَ» قَوْلُ ذِي الْحُمُقِ) أَي: التَّلَفُّظُ

بِ«لَوْ» عِنْدَ فَوَاتِ شَيْءٍ مَحْبُوبٍ، بِأَنْ تَقُولَ: «لَوْ فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ
كَذَا»، وَبِ«لِمَ» عِنْدَ وُصُولِ مَكْرُوهٍ، بِأَنْ تَقُولَ: «لِمَ أَصَابَنِي
هَذَا»، وَبِ«كَيْفَ» عِنْدَ التَّحِيرِ وَالتَّاسُّفِ، بِأَنْ تَقُولَ: «كَيْفَ فَاتَنِي
هَذَا الْمُرَادُ وَأَصَابَنِي هَذَا الْمَكْرُوهُ»، فَهُوَ قَوْلٌ مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ
الَّذِي هُوَ عَلِيمٌ بِخَلْقَتِهِ، حَكِيمٌ فِي صُنْعَتِهِ، لَا يُسْأَلُ عَنْ إِنْغَاذِ
مَشِيئَتِهِ.

(يَعْتَرِضُ عَلَى اللَّهِ الَّذِي خَلَقَ، وَقَضَى وَقَدَّرَ كُلَّ شَيْءٍ

بِحَقِّ) أَي: لَا زِمَ قَوْلِهِ ذَلِكَ الَّذِي صَدَرَ مِنْ حِمَاقَتِهِ الْاِعْتِرَاضُ عَلَى
اللَّهِ الْحَكِيمِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ، الَّذِي خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ، وَقَضَى كُلَّ شَيْءٍ،
وَقَدَّرَ كُلَّ شَيْءٍ مُلْتَبِسًا بِحَقِّ وَحِكْمَةٍ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْحَكِيمَ لَا يَصْدُرُ مِنْهُ إِلَّا مَا فِيهِ حِكْمَةٌ بِالْغَةِ؛

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَادِثَ إِمَّا الْعَطَايَا وَإِمَّا الْبَلَايَا، وَإِمَّا الطَّاعَاتِ وَإِمَّا

الْحَطَايَا، وَإِمَّا الْمَحْبُوبَاتِ وَإِمَّا الْمَكْرُوهَاتِ، وَإِمَّا أَمْثَالَهَا، وَفِي
كُلِّ ذَلِكَ حِكْمٌ بَاهِرٌ وَأَسْرَارٌ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الْعَطَايَا مَظْهَرٌ جَمَالِهِ
وَمُوجِبَاتٌ مَحَبَّتِهِ تَعَالَى، وَالْبَلَايَا مَظْهَرٌ جَلَالِهِ وَمُعْرِفَاتٌ قَهْرِهِ
وَكَبْرِيَائِهِ، وَمُطَهَّرَةٌ مِنْ أَوْسَاحِ الذُّنُوبِ، وَمُنْفَرَةٌ عَنِ الدُّنْيَا الدَّنِيَّةِ،
وَمُلْحِجَةٌ إِلَى التَّدَلُّلِ بَيْنَ يَدَيْ مَنْ لَهُ الْأَمْرُ كُلُّهُ.

وَالطَّاعَاتُ مَظْهَرٌ رَحْمَتِهِ وَمُوجِبَاتٌ قُرْبِهِ، وَالْحَطَايَا مَظْهَرٌ
قَهْرِهِ، وَكَمْ مِنْ خَطِيئَةٍ أَوْجَبَتْ مِنَ الْكِرَامَةِ مَا لَمْ تُوجِبْهُ الطَّاعَةُ إِذَا
تَرْتَبَ عَلَيْهَا النَّدَامَةُ وَالتَّوْبَةُ وَالْإِنْكَسَارُ⁽¹⁾.

وَالْمَحْبُوبَاتُ مَظَاهِرُ فَضْلِهِ، وَبِهَا يَتَحَبَّبُ إِلَى عِبَادِهِ،
وَالْمَكْرُوهَاتُ مَظَاهِرُ عَدْلِهِ، وَبِهَا يُخَوَّفُ عِبَادَهُ مِنْ قَهْرِهِ وَعَظْبِهِ،
وَهَذَا تَلْوِيحٌ إِلَى مَا لَا يُعَدُّ مِنَ الْحِكْمِ.

فَسُبْحَانَهُ مَا أَعْظَمَ شَأْنُهُ وَأَظْهَرَ بُرْهَانَهُ، فَلَوْ أَدَارَ الْعَاقِلُ
جَوَاسِيْسَ فِكْرِهِ فِي الَّذِي أَوْدَعَ اللَّهُ مِنَ الْحِكْمِ فِي خَلْقِهِ لَعَرَفَ أَنَّ

(1) قال العلامة المؤلف في شرح الحكم العطائية: (وَقَضَى عَلَيْكَ بِالذُّنْبِ) وابتلاك به
(فَكَانَ سَبَبًا فِي الْوُصُولِ) بِأَنْ أَيْقِظَكَ عِنْدَ ارْتِكَابِهِ، وَأَلْهَمَكَ قُبْحَهُ وَسُوءَ مَالِهِ، وَحَقَّرَ بِهِ
إِلَيْكَ نَفْسَكَ، وَكَسَرَ قُوَّةَ أَنَانِيَّتِكَ بِالْإِبْتِلَاءِ بِهِ، وَوَوَّفَقَكَ لِلتَّوْبَةِ عَنْهُ، وَجَعَلَكَ مِنْ أَوْلِيَاءِهِ،
فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ، فَلَا تَيَاسَسْ مِنْ فَضْلِهِ عِنْدَ الْإِبْتِلَاءِ بِالذُّنْبِ.

هَذَا النِّظَامُ هُوَ النُّظَامُ الْأَحْسَنُ، لَا يُصَوِّرُ الْعَقْلُ أَجْمَلَ وَلَا أَكْمَلَ مِنْهُ
وَإِنْ كَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا.

وَاعْلَمْ أَنَّ صُدُورَ الْحَوَادِثِ مِنْ مُخْدِثِهَا مَرْبُوطٌ بِالْحِكْمِ
الْبَالِغَةِ، وَلَا يَنْجِي هَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ إِلَّا لِمَنْ طَهَّرَ قَلْبَهُ
عَنِ الْحَوَاجِبِ، وَأُنْكَشَفَ لَهُ تَصَرُّفُ ذِي الْمَوَاهِبِ.

وَأَتَى لِلْعَبْدِ الْجَاهِلِ الدَّلِيلِ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى اللَّهِ الْحَكِيمِ
الْجَلِيلِ؟! وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ اخْتِجَابِهِ عَنِ رَبِّهِ.

(يَا قَلْبِي تَنَبَّهْ وَاتْرُكِ الْمُجُونُ) أَي: يَا قَلْبِي كُنْ مُتَنَبِّهًا عَنْ
هَذِهِ الْعَقْلَةِ الْقَبِيحَةِ الَّتِي تُوجِبُ الْاِعْتِرَاضَ عَلَى رَبِّ الْأَرْبَابِ،
وَاتْرُكِ الْمُجُونِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مَجْنُوجُونَ، وَالسَّاجِنُ: مَنْ لَا يُبَالِي
قَوْلًا وَفِعْلًا⁽¹⁾.

أَي: اتْرُكِ فِعْلَ الْجَاهِلِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ رَبَّهُ، فَلِذَا يَقُولُ مَا
يَقُولُ مِنَ الْأَقْوَالِ الدَّالَّةِ عَلَى سَفَاهَتِهِ، وَيَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ مِنَ الْأَفْعَالِ
الدَّالَّةِ عَلَى حِمَاقَتِهِ.

(1) وفي لسان العرب (مجن): المجون: أن لا يبالي الإنسان بما صنع. قال ابن سيده:
الماجن من الرجال الذي لا يبالي بما قال ولا ما قيل له كأنه من غلظ الوجه والصلابة.

وَاللَّازِمُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْرِفَ حَقِيقَةَ الْعُبُودِيَّةِ وَحَقَّ ذِي
الرُّبُوبِيَّةِ، وَلَا يَفْعَلْ إِلَّا مَا يَلِيْقُ لِصَاحِبِ الْعُبُودِيَّةِ أَنْ يَفْعَلَهُ، أَدَاءً
لِحَقِّ صَاحِبِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَيَخْتَرِزَ عَمَّا عَدَاهُ، وَلَا يَقُولُ إِلَّا مَا يُرِضِي
سَيِّدَهُ، وَمَعْرِفَةٌ هَذَا مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْأَدَابِ الَّتِي رَبَّى اللَّهُ بِهَا
أَشْرَفَ خَلْقِهِ، وَالتَّادِبُ بِهَا هُوَ أَدَاءُ ذِي الْعُبُودِيَّةِ حَقَّ ذِي الرُّبُوبِيَّةِ،
وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

(لَا تُكْثِرْ هَمَّكَ؛ مَا قَدَّرَ يَكُونُ)

فَإِنَّ قَدَرَ اللَّهِ لَا يَدْفَعُهُ هُمُومُ الْعَاجِزِينَ، وَلَا يَمْنَعُهُ عَن
وُقُوعِهِ أَوْهَامُ الْقَاصِرِينَ، فَإِنَّ أَسْوَارَ الْأَقْدَارِ لَا تَنْخَرِقُ بِخَيَالَاتِ
ذَوِي الْأَضْطِرَارِ.

قَدْ ضَمِنَ تَعَالَى بِالرِّزْقِ الْقَوَامَ فِي الْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ نُورًا لِلْأَنْامِ

(قَدْ ضَمِنَ تَعَالَى بِالرِّزْقِ الْقَوَامَ) أَي: قَدْ ضَمِنَ اللَّهُ تَعَالَى
- الَّذِي تَخَلَّفُ وَعَدَهُ مُحَالٌ، وَوُجُودُ مَوْعُودِهِ وَاجِبٌ - بِالرِّزْقِ الَّذِي
يَقُومُ بِهِ بِنِيَّةِ الْخَلْقِ وَيَكْفِيهِ.

(فِي الْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ) الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِهِ،
وَجَعَلَهُ شَارِعًا لَطَرِيقِهِ، وَمُعْجِزَةً عَلَى صِدْقِهِ، **(نُورًا لِلْأَنْامِ)** أَخْرَجَ بِهِ
مِنْ ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ وَالشُّكُوكِ وَالظُّنُونِ وَالْمَعَاصِي إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ

وَالْيَقِينِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ وَالطَّاعَاتِ، هَدَى بِهِ قُلُوبًا غُلْفًا وَأَسْمَاعًا صَهًا
وَأَعْيُنًا عُمِيًّا، ضَمِنَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ
رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ [هود: ٦].

فَتَأْمَلْ هَذَا الْوَعْدَ الْأَكِيدَ، هَلْ يُمَكِّنُ تَخَلُّفَهُ عَمَّنْ لَا يُجُوزُ
التَّخَلُّفُ فِي وَعْدِهِ أَبَدًا؟! كَمْ مِنْ آيَةٍ قُرْآنِيَّةٍ وَأَحَادِيثَ نَبَوِيَّةٍ نَادَتْ
بِضَمَانِ اللَّهِ تَعَالَى بِرِزْقِ خَلْقِهِ، وَقَدْ دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى صِدْقِهَا لَوْ
صَادَفَتْ أَسْمَاعًا سَامِعَةً وَقُلُوبًا وَاعِيَةً.

عَجَبًا لِلْعَبْدِ الْجَهُولِ، لَا يَعْتَمِدُ عَلَى مَنْ مِنْهُ صُدُورُ
الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ، وَثَبْتُ بَوَعْدِ مَنْ لَا يَمْلِكُ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، سُبْحَانَ
اللَّهِ مَا هَذَا الْحِجَابُ!؟

فَالرِّضَا فَرِيضَةٌ وَالسَّخَطُ حَرَامٌ وَالْقَنُوعُ رَاحَةٌ وَالطَّمَعُ جُنُونٌ
(فَالرِّضَا فَرِيضَةٌ وَالسَّخَطُ حَرَامٌ) أَيُّ: فَالرِّضَا بِكُلِّ مَا
يَصْدُرُ مِنَ الْحَكِيمِ - مِنْ حَيْثُ هُوَ صُنْعُهُ وَمَظْهَرُ حِكْمَتِهِ - لَا زِمَّ عَلَى
كُلِّ عَبْدٍ وَأُمَّةٍ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الرِّضَا بِالْكَوَائِنِ لَا زِمَّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ صُدُورَهَا
مِنَ اللَّهِ الْحَكِيمِ، ثُمَّ مِنْهَا مَا أَحَبَّهَا بَارِئُهَا فَيَجِبُ عَلَيْنَا حُبُّهَا اتِّبَاعًا
لِحُبِّهِ إِيَّاهَا، وَمِنْهَا مَا كَرِهَهَا خَالِقُهَا فَيَلْزِمُ عَلَيْنَا كَرَاهَتَهَا وَبُغْضَهَا

لِأَجْلِ أَتَمَّتْ كَرِهَهَا رَبُّهَا، وَالْحُبُّ لِلَّهِ وَالْبُغْضُ لِلَّهِ مِنْ أَوْتَقِ عُرَى
الإيمان.

وَحَقَّقِ الْمَرَامَ فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا تَزَلُّقُ فِيهِ
الْأَقْدَامُ، فَالرُّضَا بِمَا قَدَّرَ وَقَسَمَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ فَرَضًا، وَالسَّخَطُ بِهِ
حَرَامٌ، وَأَنَّى لِلْعَبْدِ الْحَقِيرِ أَنْ يَسَخَطَ بِقِسْمَةِ الْحَكِيمِ الْحَبِيرِ؟! وَلَيْسَ
ذَلِكَ إِلَّا مِنْ انْطِمَاسِ الْبَصِيرَةِ.

(وَالْقُنُوعُ⁽¹⁾ رَاحَةٌ وَالطَّمَعُ جُنُونٌ) أَي: الْقَنَاعَةُ بِمَا قَسَمَ
الْمَوْلَى بِحِكْمَتِهِ فِي خِلْقَتِهِ رَاحَةٌ عَظِيمَةٌ عَنْ تَعَبِ الظُّنُونِ الْفَاسِدَةِ،
وَعَدَمُ الْقَنَاعَةِ بِهِ بَلِيَّةٌ وَنِقْمَةٌ، فَمَنْ عَلِمَ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ وَمَصْدَرَهَا
وَمَرَجِعَهَا وَحُكْمَهَا فَهُوَ فِي جَنَّةٍ عَاجِلَةٍ فِي هَذِهِ الدَّارِ، وَمَنْ لَمْ
يَعْلَمْهَا كَذَلِكَ وَسَعَى بِظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ فِي تَحْصِيلِ شَهَوَاتِهِ مِنْ غَيْرِ
الطَّرِيقِ الَّذِي أَمَرَهُ السَّيِّدُ أَنْ يَطْلُبَهَا مِنْهُ فَهُوَ فِي نِقْمَةٍ عَاجِلَةٍ؛ قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾
[الانفطار: ١٣ - ١٤].

(1) الْقُنُوعُ: هُوَ الرُّضَا.

وَالطَّمَعُ فِي مَنْ لَا يَمْلِكُ صَرَ نَفْسِهِ وَلَا نَفْعَهَا - فَضْلاً عَنْ
غَيْرِهِ - جُنُونٌ وَخُرُوجٌ عَنْ قَانُونِ الْعَقْلِ؛ إِذِ الْعَاقِلُ: مَنْ يَعْقِلُ
حَقَائِقَ الْأُمُورِ وَمَصَادِرَهَا وَمَوَارِدَهَا، وَيَأْتِيهَا مِنْ أَبْوَابِهَا، وَالسَّفِيهُ:
مَنْ يَجْهَلُهَا وَيَأْتِيهَا مِنْ ظُهُورِهَا.

تَأَمَّلْ يَا أَيُّهَا الْأَعْمَى ⁽¹⁾ هَذَا الَّذِي تَطْمَعُ فِيهِ هَلْ يَقْدِرُ عَلَى
فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ دَفْعِهِ بِدُونِ قُدْرَةِ الْقَادِرِ؟! كَلَّا وَحَاشَا.

ثُمَّ الْمَطْمُوعُ خَسِيسٌ تَتَنَفَّرُ طِبَاعُ ذَوِي الْعُقُولِ السَّلِيمَةِ
عَنْهُ، وَكَيْفَ لَا وَقَدْ قَالَ الْعَارِفُ الْأَكْبَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَعْدِلُ
عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى مِنْهَا كَافِرًا شَرْبَةً مَاءٍ» ⁽²⁾، أَوْ كَمَا
قَالَ، فَتَعَقَّلْ إِنْ كُنْتَ ذَا عَقْلٍ، وَلَا تَطْمَعُ فِيهَا فِي يَدِ الْعَاجِزِ مِنَ
الْأَمْتِعَةِ الْفَائِيَةِ الْمَبْغُوضَةِ.

(لَا تُكْثِرْ هَمَّكَ؛ مَا قُدِّرَ يَكُونُ)

(1) الأعشى: هو ضعيف البصر.

(2) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الزهد عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَلَوْ اجْتَمَعَتِ الْخَلَائِقُ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ لَا يَنْفَعُونَكَ إِلَّا بِمَا
قَدَّرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ لَا يَضُرُّونَكَ إِلَّا بِمَا
قَدَّرَهُ، فَاقْطَعْ طَمَعَكَ عَنْهُمْ، وَأَمِنْ خَوْفَهُمْ، وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي
لَا يَمُوتُ.

أَنْتَ وَالْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ عِبِيدٌ وَالْإِلَهُ فِينَا يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ

(أَنْتَ وَالْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ عِبِيدٌ) مُخْتَاوُونَ - فِي وُجُودِكُمْ
وَبِقَائِكُمْ وَحُضُورِ مَصَالِحِكُمْ وَأَنْتِفَاءِ مَا يُؤْذِيكُمْ - إِلَى مَنْ
أَوْجَدَكُمْ مِنَ الْعَدَمِ وَأَفَاضَ عَلَيْكُمْ فَوَاضِلَ النِّعَمِ وَعَصَمَكُمْ مِنْ
كَثِيرٍ مِنَ النَّقَمِ، لَيْسَ لَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ وَإِنَّا الْأَمْرُ لِلَّهِ الْوَاحِدِ
الْقَهَّارِ.

(وَالْإِلَهُ فِينَا يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ) بِقُدْرَتِهِ الْبَاهِرَةِ، وَبِمَشِيئَتِهِ
الْقَاهِرَةِ، وَبِحِكْمَتِهِ الْبَالِغَةِ، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]،
وَأَنْتَى لِلْعَبِيدِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ أَمْرٌ مَعَ الْمَلِكِ الْمَجِيدِ؟!!

هَمُّكَ وَاعْتِمَاؤُكَ وَيُحْكُ لَا يُفِيدُ الْقَضَا تَقَدَّمَ فَاغْنِمِ السُّكُونَ

(هَمْكَ وَاعْتِمَاكَ) فِي تَحْصِيلِ مُرَادَاتِكَ (وَيُحَكِّكَ لَا يُفِيدُ)؛
هَلْ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَقْلِبَ مُرَادَ رَبِّكَ فَتَفْعَلَ مَا لَمْ يُرِدْهُ أَوْ تَدْفَعِ مَا
أَرَادَهُ؟! كَلَّا! فَلِمَ تُضَيِّعُ عُمْرَكَ فِي السُّهُومِ الَّتِي لَا تُفِيدُ، وَتُعَارِضُ
مَنْ لَهُ الْأَمْرُ كُلُّهُ؟!

تَأْمَلْ فُجْحَ حَالِكَ وَسُوءَ فِعَالِكَ إِنْ كُنْتَ ذَا عَقْلٍ، بَلِ
الْأَلْزِمُ عَلَيْكَ أَنْ تُقَابِلَ أَمْرَ سَيِّدِكَ بِالرِّضَا وَالْقَبُولِ وَالتَّسْلِيمِ لِلرَّبِّ
الْحَكِيمِ.

(القَضَا) بِالْكَوْنَيْنِ (تَقَدَّمَ) فِي الْأَزَلِ، فَإِنَّ الْحَكِيمَ الْعَلِيمَ قَدْ
عَلِمَ وَجُودَ مَا يُوجَدُ وَعَدَمَ مَا يَكُونُ بَاقِيًا فِي عَدَمِهِ، وَقَدَّرَ لِكُلِّ قَدْرًا
لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

(فَاعْنَمِ السُّكُونَ) لِأَمْرِ الرَّبِّ الْحَكِيمِ، فَإِنَّ السُّكُونَ لِأَمْرِهِ
والتَّسْلِيمِ لَهُ سَبَبُ سَعَادَةِ الدَّارَيْنِ، وَالْإِضْطِرَابِ وَالتَّحَرُّكِ فِي أَوْدِيَةِ
الظُّنُونِ عِلَامَةُ البُعْدِ وَالتَّوَدُّدِ، فَالرَّبُّ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، سَوَاءٌ تُرِيدُ ذَلِكَ
أَوْ لَا تُرِيدُ.

(لَا تُكْثِرْ هَمَّكَ؛ مَا قَدَّرَ يَكُونُ)

الَّذِي لَغَيْرِكَ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ وَالَّذِي قَسَمَ لَكَ حَاصِلُ لَدَيْكَ

(الَّذِي لَعْنِكَ) فِي عِلْمِ اللَّهِ وَتَقْدِيرِهِ وَقَضَائِهِ **(لَا يَصِلُ إِلَيْكَ)** لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ لَا يَنْقَلِبُ جَهْلًا، وَتَقْدِيرُهُ لَا يُرَدُّ، فَاقْطَعْ طَمَعَكَ عَمَّا لَيْسَ لَكَ، وَلَا تَحْسِدْ أَحَدًا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ عَلَى مَا أَعْطَاهُ سَيِّئُهُ بِحِكْمَتِهِ الْبَالِغَةِ، فَإِنَّ لَازِمَ الْحَسَدِ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي قِسْمَتِهِ فِي خَلْقَتِهِ بِحِكْمَتِهِ، وَذَلِكَ جُرْمٌ جَسِيمٌ.

(وَالَّذِي قَسَمَ لَكَ) فِي عِلْمِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ **(حَاصِلٌ لَدَيْكَ)** لَا مَحَالَةَ لِأَنَّ مَا عِلِمَ اللَّهُ وَجُودَهُ فَوْجُودَهُ وَاجِبٌ وَعَدَمُهُ مُحَالٌ، وَمَا لَا يَعْلَمُ وَجُودَهُ فَوْجُودَهُ مُحَالٌ، فَاطْلُبْ ذَلِكَ الْمَقْسُومَ مِنْ مَوْلَاكَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَمَرَكَ أَنْ تَطْلُبَهُ مِنْهُ.

فَاشْتَغِلْ بِرَبِّكَ وَالَّذِي عَلَيْكَ فِي فَرَضِ الْحَقِيقَةِ وَالشَّرْعِ الْمَصُونِ

(فَاشْتَغِلْ بِرَبِّكَ) بِعِبَادَتِهِ وَلُزُومِ بَابِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَمَرَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥٦) مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨].

(وَالَّذِي عَلَيْكَ) مِنْ إِيْتَانِ مَا يُقَرَّبُكَ إِلَيْهِ وَاجْتِنَابِ مَا يُبْعَدُكَ عَنْهُ **(فِي فَرَضِ الْحَقِيقَةِ وَالشَّرْعِ الْمَصُونِ)** أَي: الْمَحْفُوظِ مِنَ الْحَلَلِ.

وَالشَّرِيعَةُ: مَعْرِفَةُ آدَابِ الْعُبُودِيَّةِ لِذِي الرُّبُوبِيَّةِ، كَمَا
شَرَحَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ.

وَالطَّرِيقَةُ: سُلُوكُهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَلَكَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ.
وَالْحَقِيقَةُ: مَعْرِفَةُ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ، وَوَضْعُ كُلِّ مَوْضِعِهِ
الَّذِي يَلِيْقُ بِهِ.

وَالْمَعْرِفَةُ: عِرْفَانُ ذَاتِ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنْ الْوَجْهِ
الَّذِي بَيْنَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ.

وَكُلُّ يَدْعِي حُصُولَ الطَّرِيقِ، وَالشَّأْنُ فِيمَنْ يُوَفَّقُ لِسُلُوكِهِ
عَلَى مِنْهَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

(لَا تُكْثِرْ هَمَّكَ؛ مَا قُدِّرَ يَكُونُ)

شَرَعَ الْمُصْطَفَى الْهَادِي الْبَشِيرُ خَتَمَ الْأَنْبِيَاءِ الْبَدْرِ الْمُنِيرُ

(شَرَعَ الْمُصْطَفَى) عَلَى الْبِرَايَا بِأَجَلِ الْمَزَايَا (الْهَادِي)

إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ مُوَصِّلٍ إِلَى رَبِّ كَرِيمٍ، (الْبَشِيرِ) لِمَنْ قَبْلَ هُدَاةٍ،
وَالنَّذِيرِ لِمَنْ عَادَاهُ.

(ختم الأنبياء) الجامع لِكَمالاتِهِم المْتَفَرِّقَة وَفَصائلِهِم
المْتَبَدَّة⁽¹⁾، (البدر المنير) الَّذِي أَذْهَبَ اللَّهُ بِهِ ظُلُمَاتِ السَّيِّئَاتِ
وَأَظْهَرَ بِهِ نُورَ الطَّاعَاتِ.

صَلَّى عَلَيْهِ الرَّبُّ الْقَدِيرُ مَارِيحُ الصَّبَا مَالَتْ بِالْعُصُونِ
(صَلَّى عَلَيْهِ) صَلَاةً لَاتِقَةً بِقَدْرِهِ الْعَالِي (الرَّبُّ الْقَدِيرُ) عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ.

(مَا رِيحُ الصَّبَا مَالَتْ بِالْعُصُونِ) كِنَايَةٌ عَنْ دَوَامِ صَلَوَاتِ
رَبِّ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى سَيِّدِ الْكَائِنَاتِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلَ
الصلواتِ.

(لَا تُكْثِرُ هَمَّكَ؛ مَا قُدِّرَ يَكُونُ)

(1) قال الإمام فخر الدين الرازي في كتابه «معالم اصول الدين» في بيان أفضلية نبينا محمد ﷺ على سائر الأنبياء: إِنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ الْأَنْبِيَاءَ بِالْأَوْصَافِ الْحَمِيدَةِ، ثُمَّ قَالَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيمُدَّتْهُمْ أَمْصَاتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، أَمْرُهُ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ بِأَسْرِهِمْ، فَيَكُونُ إِتْبَائُهُ بِمَا أَتَوْا بِهِ وَاجِبًا؛ وَإِلَّا يَكُونُ تَارِكًا لِلْأَمْرِ، وَتَارِكُ الْأَمْرِ عَاصٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِذَا أَتَى بِجَمِيعِ مَا أَتَوْا بِهِ مِنْ الْخِصَالِ الْحَمِيدَةِ، فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ مَا كَانَ مُتَفَرِّقًا فِيهِمْ، فَيَكُونُ أَفْضَلَ مِنْهُمْ.

وَفِي هَذَا الْحَتْمِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ لُزُومَ بَابِ الْمَوْلَى
فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِرِكَابِ الْمُصْطَفَى الَّذِي هُوَ وَسِيلَةُ اللَّهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
خَلْقِهِ.

اللَّهُمَّ وَفَّقْنَا لِمَا نُحِبُّ وَتَرَضَى، وَصَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى حَبِيبِكَ
الْمُرْتَضَى ﷺ.

مُؤَلَّفٌ هَذِهِ الْحُرُوفِ: مُحَمَّدٌ حَيَوَةُ السُّنْدِيِّ ثُمَّ السَّمْدَانِي،
كَانَ اللَّهُ لَهُ فِي كُلِّ حِينٍ وَأَن، وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابَتِهِ يَوْمَ الْأَحَدِ مِنْ
شَهْرِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ 1159 هـ.